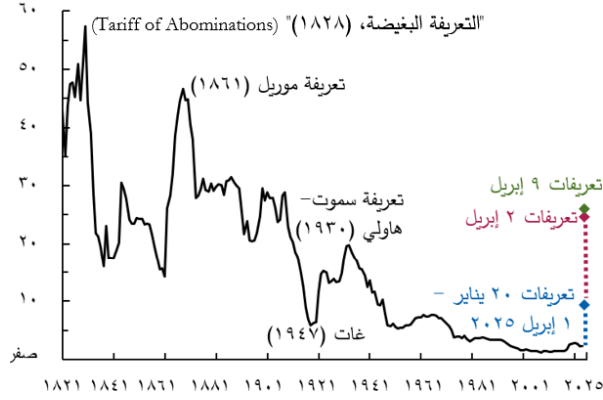


الشكل البياني ملخص وافٍ ١ - معدلات التعريفية الفعلية الأمريكية على جميع الواردات (%)



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، 1789-1940؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن التعريفات الجمركية في الفترة ٢٠ يناير - ١ إبريل ٢٠٢٥ تعريفات بنسبة ٢٠٪ على الصين، و٢٥٪ على الصلب والألومنيوم، و٢٥٪ على المكسيك وكندا، و١٠٪ على واردات الطاقة من كندا. ومن المفترض أن تساهم الإعفاءات الواردة بالاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا في تخفيض الزيادة في التعريفات الفعلية بمقدار النصف لكل من كندا والمكسيك. وتتضمن التعريفات الجمركية في ٢ إبريل تعريفات على قطاع السيارات وتعريفات على بلدان محددة، مع تطبيق الإعفاءات المنصوص عليها في المرفق الثاني من الأمر التنفيذي حسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي. أما تعريفات ٩ إبريل، فتشمل زيادة في التعريفات على الصين إلى ١٤٥٪، وخفض تعريفات أخرى على بلدان محددة إلى ١٠٪. وتتضمن أيضا إعفاءات معلقة في ١١ إبريل على بعض المنتجات الإلكترونية. غات = الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

في أعقاب سلسلة من الصدمات غير المسبوقه في الأعوام الماضية، استقر النمو العالمي وإن ظل دون المستوى المأمول على مدار عام ٢٠٢٤، وكان من المتوقع أن يواصل المسار ذاته حسب عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. ولكن المشهد قد تغير، حيث تعيد الحكومات في أنحاء العالم ترتيب أولويات سياساتها. فمنذ صدور عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أعلنت الولايات المتحدة مجموعة جديدة من التدابير الجمركية ونفذتها، وهو ما قابل بتدابير مضادة من شركائها التجاريين، مما أدى في النهاية إلى فرض تعريفات جمركية أمريكية بتاريخ ٢ إبريل شملت جميع بلدان العالم تقريبا وبلوغ المعدلات الفعلية للتعريفات الجمركية مستويات لم يشهدها العالم منذ قرن من الزمان (الشكل البياني ١، ملخص وافٍ). ويشكل هذا الأمر في حد ذاته صدمة سلبية كبيرة للنمو. وفي ظل عدم إمكانية التنبؤ بتطورات هذه التدابير، شهدت الأنشطة والآفاق الاقتصادية آثارا سلبية أيضا، وأصبح، في الوقت نفسه، طرح الافتراضات اللازمة كأساس لمجموعة توقعات حديثة ومتسقة داخليا أكثر صعوبة من المعتاد.

وفي ضوء ما تتسم به اللحظة الحالية من تعقيد وعدم استقرار، يقدم هذا التقرير "تنبؤات مرجعية" على أساس المعلومات المتاحة حتى ٤ إبريل ٢٠٢٥ (بما فيها التعريفات الجمركية المفروضة بتاريخ ٢ إبريل وردود الفعل المبدئية عليها)، بدلا من السيناريو الأساسي المعتاد. ويتضمن أيضا تنبؤات تكميلية حول النمو العالمي، تستند أساسا إلى افتراضات مختلفة بشأن السياسات التجارية.

ومن المتوقع أن يكون للتصاعد السريع في التوترات التجارية والارتفاع الحاد في مستويات عدم اليقين بشأن السياسات أثر هائل على النشاط الاقتصادي العالمي. وحسب التنبؤات المرجعية بناء على المعلومات المتاحة حتى ٤ إبريل، يُتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٥ و٣٪ في ٢٠٢٦ - مقابل ٣,٣٪ للعامين حسبما ورد في عدد يناير

٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وهو ما يعادل انخفاضاً تراكمياً قدره ٠,٨ نقطة مئوية، ويقل كثيراً عن المتوسط التاريخي (الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٧٪.

وحسب التنبؤات المرجعية، من المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة ١,٤٪ في عام ٢٠٢٥. ويُتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة إلى ١,٨٪، مما يمثل تراجعاً قدره ٠,٩ نقطة مئوية في معدلته مقارنة بتوقعات عدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، على خلفية زيادة عدم اليقين بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وانخفاض زخم الطلب، في حين يُتوقع تباطؤ النمو في منطقة اليورو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية إلى ٠,٨٪. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣,٩٪ في ٢٠٢٦، مع تراجع هائل في توقعات البلدان الأكثر تضرراً من التدابير التجارية الأخيرة، مثل الصين. ومن المتوقع تراجع التضخم الكلي العالمي بوتيرة أقل قليلاً مما كان متوقعاً في يناير، ليلعب ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣,٦٪ في ٢٠٢٦، مع ارتفاع ملحوظ في توقعات الاقتصادات المتقدمة وانخفاض طفيف في توقعات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٥.

وفي الواقع، يهيمن تفاقم مخاطر التطورات السلبية على الآفاق. فقد يُعْضِي تصعيد حرب تجارية، علاوة على زيادة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، إلى انخفاض إضافي في معدلات النمو على المديين القريب والطويل، مع تراجع القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية بسبب تآكل مساحة التصرف من خلال السياسات. ويمكن أن يؤدي تباعد مواقف السياسات وسرعة تحولها أو تدهور المعنويات إلى موجة جديدة من إعادة تسعير الأصول بعد الموجة الأولى التي تلت الإعلان عن التعريفات الجمركية الأمريكية الكاسحة في ٢ إبريل والتعديلات الحادة في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، لا سيما في الاقتصادات التي بلغت بالفعل نقطة المديونية الحرجة. وقد يترتب على ذلك اتساع نطاق عدم الاستقرار المالي، والإضرار بالنظام النقدي الدولي. وقد تؤدي التحولات الديمغرافية وتقلص حجم القوى العاملة الأجنبية إلى كبح النمو الممكن وتهديد استدامة المالية العامة. ويمكن أن تتجدد الاضطرابات الاجتماعية في ظل استمرار آثار أزمة تكلفة المعيشة الأخيرة، المقترنة بنفاد حيز السياسات وضعف آفاق النمو على المدى المتوسط. وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة قد تُخْبر قدرتها على الصمود مع زيادة صعوبة خدمة مستويات الدين المرتفعة في ظل الأوضاع المالية العالمية غير المواتية. وقد يؤدي تزايد محدودية المساعدات الإنمائية الدولية إلى تفاقم الضغوط على البلدان منخفضة الدخل، مما يدفعها إلى اللجوء إلى مزيد من الديون، أو يتطلب تصحيحات مالية كبيرة، وهو ما ستكون له تداعيات مباشرة على النمو ومستويات المعيشة. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي نزع فتيل التصعيد الناجم عن معدلات التعريفات الجمركية الحالية وإبرام اتفاقات جديدة تضمن وضوح السياسات التجارية واستقرارها إلى زيادة النمو العالمي.

وتتطلب المرحلة القادمة الوضوح والتعاون. فينبغي للبلدان العمل على نحو بناء لتشجيع بيئة تجارية قوامها الوضوح والاستقرار، وتيسير إعادة هيكلة الدين، والتصدي للتحديات المشتركة. وعليها، في الوقت نفسه، معالجة اختلالات السياسات وغيرها من الاختلالات الهيكلية على المستوى المحلي لضمان استقرارها الاقتصادي الداخلي. وسيساعد ذلك على إعادة موازنة المفاضلات بين النمو والتضخم، وإعادة بناء الهوامش الوقائية، وانتعاش آفاق النمو على المدى المتوسط، إلى جانب

الحد من الاختلالات العالمية. وتظل أولوية البنوك المركزية هي الضبط الدقيق لموقف السياسة النقدية لإنجاز المهام المنوطة بها وضمان الاستقرار السعري والمالي في ظل تزايد صعوبة المفاضلات. وقد يتطلب تخفيف التقلبات المربكة في أسعار الصرف تدخلات موجهة، على النحو الوارد في إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وينبغي أيضا تفعيل أدوات السلامة الاحترازية الكلية عند اللزوم لاحتواء تراكم مواطن الضعف وتقديم الدعم في حالة الأحداث المسببة للضغوط. وتظل استعادة الحيز المالي ووضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار أولوية مهمة، مع ضرورة تلبية احتياجات الإنفاق الملحة لضمان الأمن القومي والاقتصادي. ويتطلب ذلك خططا تتسم بالمصداقية لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات والأسواق المالية أن تكون أداة مكملة للجهود المبذولة لخفض الدين والحد من أوجه التفاوت بين البلدان. وحسبما يوضح الفصل الثاني، تتطور الهياكل العمرية للبلدان بمعدلات متفاوتة، مما تنشأ عنه عواقب كبيرة على النمو والاختلالات الخارجية على المدى المتوسط. ويشير الفصل الثالث إلى أن تحول سياسات الهجرة في بلدان المقصد تنشأ عنه تداعيات كبيرة عابرة للحدود يقع تأثيرها الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.